تقرير وتوصيات

المؤتمر التاسع عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب

الاستثمار في ليبيا فرص واعدة للتنمية والإعمار

«الاستثمار وعودة الحياة»

طرابلس – دولة ليبيا: 28 – 29 نوفمبر 2021

تحت رعاية حكومة الوحدة الوطنية في دولة ليبيا، عقد **المؤتمر التاسع عشـــر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب** في العاصمة طرابلس، خلال الفترة 28–29 تشرين الثاني (نوفمبر) 2021، تحت شعار "**الاستثمار في ليبيا – فرص واعدة للتنمية والاعمار: الاستثمار وعودة الحياة**"، وذلك بتنظيم من الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا، واتحاد الغرف العربية، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومجموعة الاقتصاد والأعمال.

حضر المؤتمر أكثر من 500 مشارك من مختلف الاختصاصات الرفيعة المستوى، وتميز بمشاركة 16 دولة عربية و6 دول أجنبية والعديد من منظمات العمل الاقتصادي العربي المشترك في مقدمهم الامانة العامة لجامعة الدول العربية، وبحضور العديد من كبار الشخصيات والرسميين الليبيين والعرب والدوليين المعنيين بالاستثمار، وقيادات غرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية، والغرف العربية – الأجنبية المشتركة، والمنظمات والاتحادات الاقتصادية العربية المتخصصة، والمؤسسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية العربية، وبنوك التنمية وصناديق التمويل والإنماء العربية، وهيئات تشجيع الاستثمار في الدول العربية، وأصحاب الأعمال والمستثمرين ورواد الأعمال العرب، وكبار الإعلاميين، وخبراء في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

وهدف المؤتمر الى مواكبة التعافي المشهود في الاقتصاد الليبي وتعزيز التعاون بين الدول العربية في نهضة ليبيا الاقتصادية والاستثمارية. كما هدف إلى الاطلاع على السياسات والتوجهات والبيئة الاستثمارية الجديدة والفرص الواعدة للقطاع الخاص والمستثمرين العرب في ضوء الرؤية الجديدة للدولة، وإلى الإضاءة على الفرص الاستثمارية في القطاعات الحيوية لنهضة ليبيا الاقتصادية.

وافتتح المؤتمر **رئيس الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا المهندس محمد عبد الكريم الرعيض** مرحبا وشاكرا المشاركين، ومنوها بالدعم الذي وفرته حكومة الوحدة الوطنية لهذا المؤتمر، وبالجهود التي بذلت من قبل الجهات المنظمة. وأكد على التطلع إلى المستقبل المشرق الذي يرنو إليه شعب ليبيا، بالأخص وأن الدولة قد وضعت اللبنة الأولى لتدعيم الاقتصاد وتنويعه من خلال خطة عودة الحياة التي يتم تنفيذها بشراكة مع القطاع الخاص.

واعتبر **الرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال السيد رؤوف أبو زكي** أن مجرد انعقاد المؤتمر يشكل نجاحا لليبيا، لافتا إلى أن مختلف الطاقات والإمكانات الاقتصادية مقبلة على حركة استثمار واسعة، ولذلك لا بد من ترسيخ الاستقرار لما لذلك من أهمية لمستقبل ليبيا.

وأكد الأمين العام لاتحاد الغرف العربية **معالي الدكتور خالد حنفي** أن الحشد والمشاركة الكبيرة التي فاقت التوقعات في هذا المؤتمر لدليل مهم على عودة ليبيا فعلا إلى الحياة مجددا، حيث هناك مشاركة من القطاع الخاص من 14 دولة عربية، ومن 6 دول أجنبية، ومن منظمات عمل عربي مشترك بقيادة جامعة الدول العربية. ولفت إلى أن هذا المؤتمر انطلق عام 1984 في السعودية وعقد سلسلة من المؤتمرات الناجحة التي كان آخرها في البحرين ومن ثم هنا في ليبيا الواعدة. كما لفت إلى ما تجمع عليه التقديرات الدولية من معدلات كبيرة متوقعة للنمو الاقتصادي في ليبيا تبين أن الباب أصبح مفتوحا أمام الاستثمارات في شتى المجالات، بالأخص وأن عائدات النفط لا تقل عن 30 مليار دولار سنويا. وأشاد بالرؤية الجديدة التي انطلقت،

والتي تنطوي على تحول كبير وتغيير في الهيكلية بناء على المميزات ونقاط الارتكاز المتمثلة باللوجستيات بفضل الموقع، والعمق الإفريقي، ناهيك عن الروابط العربية المتجذرة، بما يفسح المجال لأن تصبح ليبيا محورا اقتصاديا وليس فقط مجرد سوق استهلاكي، داعيا إلى العبور إلى المشروعات التي تحقق التطلعات للشعب الليبي.

وتحدث **رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة الدكتور جمال اللموشي** الذي أشار إلى أن الاقتصاد ليس مجرد بناء مصنع أو تشييد بناء، بل هو في الواقع بناء الطاقات والعقول والمشاركة الفاعلة لأبناء ليبيا في الإنتاج والثروات، لا سيما بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة وبناء المدن الحديثة والذكية والمدن الطبية والمشروعات الرائدة، والاستثمار في الموارد لا سيما في مجال النفط. وأكد أن السياسة الجديدة ترتكز على المنفعة المشتركة والدخول في شراكات حقيقية لبناء المدن والتجمعات الصناعية.

وتحدث **رئيس مركز الجامعة العربية في تونس معالي الدكتور محمد صالح بن عيسى** عن أهمية المؤتمر وما يمثله من فرص للاستثمار ولتعزيز التعاون العربي، خاصة وأنه أثبت على مدى انعقاده مدى أهميته في مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية. وأفاد أن الجامعة العربية بصدد إعداد مسودة لاتفاقية عربية جديدة للاستثمار العربي المشترك من شأنها أن تساهم في تعزيز الاستثمار العربي البيني.

ورحب **وزير الاقتصاد والتجارة في دولة ليبيا معالي محمد الحويج** بالحضور، مشيرا إلى أن ما عاشته ليبيا زاد وتيرة التعثر في مشاريع التنمية ولكنها حاليا تستعيد الحياة لاقتصادها باستثمارات ومشاريع أصحاب الأعمال العرب. ونوه بأن الاستثمار هو شراكة وقيمة مضافة، حيث ليبيا الآن في مرحلة بناء للانتقال من الريعية إلى المعرفة والحداثة، ارتكازا على خطة جديدة تنطوي على الكثير من الحوافز لتشجيع الاستثمار في شتى المجالات والقطاعات التي تحتاجها ليبيا.

وأشار **محافظ مصرف ليبيا المركزي الصديق عمر الكبير** إلى الدور المهم الذي يقوم به المصرف المركزي في سبيل تحقيق اكبر قدر من الاستقرار النقدي والمالي، فضلا عن تقديم الدعم الكامل للقطاع الخاص الليبي والعربي.

وألقيت كلمة **رئيس مجلس الوزراء لحكومة الوحدة الوطنية في دولة ليبيا دولة المهندس عبد الحميد دبيبة** من قبل نائبه **سعادة المهندس رمضان أبو جناح**، الذي شدد على أن حكومة الوحدة الوطنية تعمل جاهدة لتحقيق الاستقرار ومشاركة جميع شرائح المجتمع بالتنمية. ودعا أصحاب الأعمال العرب لتوطيد علاقاتهم مع نظرائهم في ليبيا يدا بيد في سبيل التنمية والتطوير.

وتحدث في المؤتمر نخبة من المتحدثين الليبيين والعرب من ذوي المناصب الرفيعة والخبرات والمهارات القيادية، وتخلله كلمات رئيسية لعدد من وزراء حكومة الوحدة الوطنية. وعقد في إطار المؤتمر ستة جلسات عمل تمحورت حول مشروعات الاستثمار المتاحة والموضوعات الرئيسية التالية:

- الاستثمار من أجل الاستدامة: الفرص والتحديات.
- تطوير وتنمية العلاقات الليبية العربية والدولية.
- الإعمار وفرص الاستثمار في المشروعات والبنى التحتية والإسكان.
- قطاع الطاقة وفرص الاستثمار المتاحة.
- دور القطاع الخاص في التنمية والاستثمار.
- القطاع المصرفي والدور المأمول لتمويل المشروعات الاستثمارية.
- فرص الاستثمار في قطاع الصحة والخدمات الطبية.

وبعد مناقشة العديد من الموضوعات في ستة جلسات حوارية بمجالات متنوعة والمداخلات المصاحبة لهذه الجلسات والاستماع للعديد من الكلمات الافتتاحية والختامية والتي تخللت المؤتمر من معالي الوزراء

والمسؤولين، نوّه المشاركون في المؤتمر بما أحرزته دولة ليبيا من مخططات للإصلاح المؤسسي وتحسين البيئة الاستثمارية والرؤية والاستراتيجية الجديدة الموضوعة للتعافي على أسس مستدامة، بما يعد بفتح مجالات هائلة لإعادة الإعمار ولنهضة قوية لبناء اقتصاد حديث ومتنوع ومتطور.

ورحب المؤتمر بورش إعادة الإعمار الضخمة والمشروعات الجاري تنفيذها في قطاعات الطرق والمواصلات والجسور والموانئ والاتصالات والطاقة والصحة والتعليم والطيران والتجارة والصناعة والسياحة والمصارف والتنظيم والإدارة والشؤون الاجتماعية، والتي من شأنها أن تحقق طفرة اقتصادية يستفيد منها المواطن الليبي والشركات المحلية بعد تحريك عجلة الاقتصاد وعودة التنمية من جديد بعد توقف دام لسنوات.

كما رحب المؤتمر بالمزايا العديدة الممنوحة للاستثمار، بما فيه إعفاء الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لتنفيذ المشروع من كافة الضرائب والرسوم الجمركية ورسوم خدمات التوريد وغيرها من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وإعفاء السلع المنتجة لغرض التصدير من ضريبة الإنتاج ومن الرسوم والضرائب الجمركية المفروضة على التصدير، وإعفاء المشروع الاستثماري من ضريبة الدخل عن نشاطه لمدة خمس سنوات قابلة للتمديد، وإعفاء الأرباح الناتجة عن نشاط المشروع إذا ما أعيد استثمارها، وحرية إعادة تحويل رأس المال إلى الخارج، وغيرها الكثير من الحوافز.

وتوصل المؤتمر الى جملة من النتائج والتوصيات والمقترحات تضمنت الاتي:

1. تعزيز الاستقرار الأمني لما يساهم في تحفيز الاستثمار.
2. تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي، واستئناف تقديم الخدمات الأساسية، وتحسين البيئة الاستثمارية، ارتكازا على سياسة الإصلاح والتنمية المستدامة الجديدة.
3. تشجيع الاستثمار في بناء المدن المهدمة وفي البنى التحتية من الطرق والموانئ والمطارات والرقمنة والطاقة والمياه والصحة والتعليم والسياحة وغيرها من القطاعات التي تحتاج إلى الصيانة أو إعادة البناء،

وإعادة تشغيل المصانع الكثيرة المتوقفة، إضافة إلى استكمال مشروعات أخرى تعطلت بسبب الأوضاع الصعبة السابقة.

4. إفساح مجال أوسع للقطاع الخاص للاستثمار في تنويع الاقتصاد وزيادة مساهمة القطاعات الأخرى غير النفطية فيه.
5. تفعيل دور الغرف التجارية ومجالس رجال الأعمال وتبادل الزيارات بين المستثمرين العرب والليبيين.
6. إعادة تفعيل الاتفاقيات مع الدول الشقيقة والصديقة وتسهيل دخول رجال الأعمال وإلغاء تأشيرة الدخول لأصحاب الأعمال العرب، وربط الموانئ والمطارات مع الدول العربية لتنشيط النقل التجاري.
7. تذليل الصعوبات أمام المستثمرين العرب، وتسهيل التحويلات المصرفية، وتطبيق الإعفاءات الضريبية وفقا لقانون الاستثمار الأجنبي في ليبيا.
8. الإسراع في استكمال وتفعيل المناطق الصناعية والخدمية والمناطق الخاصة.
9. تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفتح الفرص أمام الشباب الليبي لقيادة المؤسسات الاقتصادية.
10. دعم مشروعات القطاع الخاص في مجال الامن الغذائي، لا سيما تلك المرتكزة على الزراعة العمودية والتكنولوجيا الحديثة.
11. تقديم المساعدة الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجا.
12. التأكيد على أن تكون مخرجات التعليم تتوافق مع متطلبات سوق العمل.
13. تعديل النموذج التنموي المتبع بالدولة بما يتوافق مع التنمية المستدامة.
14. وضع برنامج لخفض تكاليف الاستثمار والانتاج، واجراء تقييم موضوعي لتكاليف وحوافز الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى.
15. إعادة النظر في الهياكل العمومية للدولة واطرها القانونية للتوافق مع المرحلة.
16. التأكيد على استمرار المصرف المركزي بتقديم الدعم الكامل للقطاع الخاص.
17. دعوة المستثمرين للمشاركة في إدارة وتشغيل الشركات والمشروعات التابعة لصندوق الانماء.
18. دعوة المستثمرين للمشاركة مع محفظة ليبيا افريقيا للاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة.

19. الإسراع في حلحلة القضايا العالقة لحقوق الشركات السابقة.
20. الإسراع في فتح منافذ جديدة مع دول الجوار.
21. وضع الية تساند المستثمرين في ضمان مشاريعهم ضد المخاطر غير التجارية.
22. ضمان دخول الاموال للصناديق الاستثمارية بطريقة التامين التمويلي بعيدا عن الضمانات السيادية والدولية.
23. دعوة المستثمرين للاستثمار بمشاريع الطاقات المتجددة.
24. الترويج للخريطة الاستثمارية مع ضرورة أن تتضمن هذه الخريطة بيانات كافية للمشروعات التي يتم إعدادها من خلال مكاتب متخصصة وبالتعاون مع الوزارات المعنية.

وفي الختام وجه المشاركون الشكر والتقدير لكل من اتحاد الغرف العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا ومجموعة الاقتصاد والاعمال، للجهود الطيبة التي بذلت في سبيل تنظيم ونجاح هذا المؤتمر. كما أعربوا عن تقديرهم العميق لاتحاد الغرف الليبية، على حسن الوفادة والضيافة وحفاوة الاستقبال. كما وجهوا بالغ الشكر والتقدير الى دولة رئيس مجلس الوزراء في حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، على رعايته الكريمة والاهتمام البالغ والتسهيلات السخية التي تم توفيرها للمؤتمر. والشكر موصول الى الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة، للتعاون الكامل ووضع كافة الإمكانيات بتصرف المؤتمر لما يمثله من اهمية في اعادة الحياة الى ليبيا العزيزة لتستعيد دورها الرائد الذي تستحقه بجدارة.